الاحوال لا يصلح ذلك وذاك وهو ظاهر واما الحال فثابتة في نفسها
وفي محلها من غير ان تكون معدومة في الخارج ولا موجودة فيه
فهي صالحة لذلك وذاك لان زوالها باعتبار زوال ثبوتها
لا باعتبار زوال عدمها لا موجودة ولا معدومة في الخارج
حتى يلزم وجود بكر مثلا والقول بان الشئ قد يكون معدوما
في نفسه وموجود الغيره فيزول بزوال وجوده لغيره لا بزوال عدمه
في نفسه والاضافيات من القبيل اذ لا وجود لها في انفسها و
لها وجود لغيرها فزوالها بزوال وجودها لغيرها من غير ان يزول
عدمها في انفسها ليس بعقيد لشئ يقابل الاعتراض مع انه
خلاف مذهب المثبتين للحال لان كونها معدومة في نفسها
وموجودة لغيرها يستلزم كونها معدومة في الخارج فكيف
يصح القول منهم بانها لا موجودة ولا معدومة في الخارج و
يؤيده قوله فيما سبق للقطع بتحققه كما لا يخفى قول المحشي
من غير ان يعلل الاختيار فيه نظر لان تعلق الارادة بالشئ
يتوقف على تصور ذلك الشئ بالوجه الجزئي ولا يلزم منه
كون افعاله تعالى معللة بالاغراض كما لا يلزم من وجود الفوائد
والمصالح في ذلك الشئ فان قيل ان التوقف لا يقتضي كون
الموقوف عليه علة الاترى الى ان الاشتهاء يتوقف على الواحد
مع انه ليس بعلة له قلنا ليس الكلام في العلة المؤثرة بل في
مطلق العلة فتأمل قول المحشي ولان الواقع دخول المعدوم اه
لا يقال هذا منافٍ لاقامة الدليل على بطلان كون الجملة موجودة
مع معدومات لانا نقول ان ذلك مبني على تقدير عدم دخول
ما ليس بموجود ولا معدوم في تلك الجملة وهو لا ينافي صحة كون
الجملة موجودات مع معدومات على تقدير دخول الحال فيها قول
المحشي واعلم اه يقضي انه لو لم ازد شيئا في شرح هذا الكتاب على

تقرير

تقرير باب الحسن والقبح بل لو اقتصرت الكلام على توجيه هذا
السؤال والجواب بما ذكر لكفى دليلا على فضلي وكمالي واقول لا شك
في فضله بل في كماله لكن قد عرفت شان توجيه الغير وفيه
مدح لنفسه بملاحظة قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واشعار
بصعوبة توجيه هذا السؤال مع جوابه وفيه اشارة الى كمال
فضل الشارح وهذه المقدمات بل الواحدة منها حجة قاطعة له
بلا ارتياب عند ذوي الالباب قول المحشي وتلك الامور ممكنة
اه قيل لم يرد به ان تلك الامور لامكان وجودها في انفسها
تحتاج الى علة يستند وجودها في انفسها اليها اذ لا وجود
لها في انفسها ولا لامكان ثبوتها في انفسها تحتاج اليها في
ثبوتها لان كونها تحتاج في ثبوتها الى علة علة تقدير سليم
ليس بمعلل بالغير بل هو مقتضى ذواتها بل اراد به امكان
ثبوتها لغيرها وكما ان وجود الممكن في نفسه مستند الى العلة
كذلك وجوده لغيره وهذا ظاهر مقرر عندهم واقول فيه
نظر لان الحال عندهم ثابتة في نفسها وفي محلها لان الثبوت
غير العدم والوجود عندهم فلا يبعد ان يقال انها موجودة
في نفسها بمعنى ان الخارج كان ظرفا لنفسها لا لعدمها ولا
لوجودها كما كان ظرفا للعدم في المعدوم وللوجود في الموجود
فتدبر وكلام المحشي ههنا ظاهر في ان علة الاحتياج الى
العلة الفاعلة هي الامكان وهو مذهب الحكماء وبعض المتكلمين
قول المحشي بطريق الايجاب لانك ان الايجاب ايضا من الامور
التي ليست بموجودة ولا معدومة فلو كان استناد تلك
الامور الى الواجب بالايجاب يلزم اما التسلسل في الايجابات
او لزوم الايجاب الايجابه نفسه الايجاب ويلزم منه كون
الشئ سببا لنفسه وان الاختيار ايضا من تلك الامور

Copyright Banaras Hindu University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)